

التجديد في أساليب بناء القيم الديمقراطية القائمة على السوق

ياروسلاف رومانتشوك

مدير المركز التحليلي "إستراتيجي"

الينا سوهير

مديرة برنامج أوروبا آسيا

مركز المشروعات الدولية الخاصة

المقال في كلمات

- يمكن تلخيص الحوكمة الرشيدة في أنها قضية يساندها عمل جاد، يضم نطاقاً واسعاً من مشاركات الجهات المعنية من خلال قنوات اتصال حقيقية وملموسة.
- نجاح حشد التأييد يعتمد بشكل أساسي وعملي على التحالفات القائمة على توافق الآراء التي تتوحد حول مجموعة من الأولويات الملموسة ذات التوجه الإصلاحية.
- يركز الحوار العام/الخاص على روح إيجابية من الاحترام المتبادل والتوصيات الواقعية للإصلاح.
- الشراكة الإستراتيجية بين بيوت الخبرة المؤيدة للسوق وجمعيات الأعمال الملتزمة بالإصلاح ضرورة لنجاح جهود حشد التأييد القاعدية والمرتكزة على السياسة.

إصدار:

مركز المشروعات الدولية الخاصة

4 أبراج المروة الجديدة . الدور العاشر . شقة 1003

كلية البنات . مصر الجديدة . القاهرة

هاتف: +20-2-24143282 . فاكس: +20-2-24143295

بريد إلكتروني: info@cipe-arabia.org

الموقع باللغة العربية: www.cipe-arabia.org . حوكمة نت: www.hawkama.netz

Center for International Private Enterprise
1155 15th Street, NW • Suite 700
Washington, DC 20005
Telephone: (202) 721-9200 • Fax: (202) 721-9250
Web: www.cipe.org • E-mail: cipe@cipe.org

انتكاسة الديمقراطية في روسيا البيضاء

يرمز سقوط حائط برلين الشهير إلى انهيار الحكم الشمولي في أوربا الشرقية. في أعقاب آمال . لم تدم طويلا . بالديمقراطية في أوائل تسعينيات القرن الماضي، عانت بعض دول المنطقة . مثل روسيا البيضاء . من انتكاسة عنيفة للديمقراطية، وواجه زعماء المعارضة والصحفيون المستقلون وأصحاب الأعمال تعنتاً شديداً في جو من الاضطهاد السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان، كما عانى الاقتصاد أيضاً من تزايد التجاوزات والانتهاكات الحكومية.

إن الحوكمة الرشيدة تتلخص في قضية يساندها عمل جاد يشمل مشاركات طيف واسع من الجهات المعنية، من خلال قنوات اتصال حقيقية وملموسة، إلا أن كبت الحريات وصعوبة الظروف كانت بمثابة دعوة لمجتمع الأعمال كي يستيقظ من أجل تنظيم حقوقه وحمايتها، وحشد التأييد للإصلاح. ومن ثم اتخذ بعض أصحاب المشروعات مظاهرات الشوارع وسيلة ناجحة لتحدى الحكومة في بعض القضايا السياسية، في حين انضمت قطاعات أخرى من مجتمع الأعمال إلى الاتحادات، كوسيط للدفاع عن حقوقها. وقد حققت هذه الأساليب المبتكرة للإصلاح نتائج إيجابية في روسيا البيضاء، ونقصد بها أساليب التحالفات لدعم الجهود القائمة على الاتفاق الجماعي لحشد التأييد من أجل الحرية الاقتصادية.

لماذا لا تكفي الوسائل التقليدية لدعم الإصلاح الديمقراطي؟

تمثل روسيا البيضاء مجتمعاً دخيلاً على مجتمعات الاقتصاد الانتقالي. فالديمقراطية والليبرالية السياسية . التي خلقت حوافز قوية للإصلاح الاقتصادي في قطاع آخر من دول ما بعد الشيوعية . جُمدت في 1994، وفي السنوات التالية تم التراجع عن جميع الإنجازات الأولية، في الوقت الذي أحكم فيه الرئيس لوكاشينكا قبضته على السلطة في سلسلة من المناورات غير الدستورية، وبالطبع أدت هذه الردة الديمقراطية إلى انسحاب غالبية الشعب من المشاركة في عملية صنع السياسات.

لقد ساهمت في ذلك الانسحاب عدة عناصر جوهرية: أولاً، قدمت آلة الدعاية الحكومية المهيمنة الشكل الحالي من الحوكمة على أنه البديل الأفضل والأكثر أماناً للإصلاحات "الديمقراطية"، والتي تم وصمها باعتبارها مصدراً للفوضى وعدم الاستقرار والفقر، وقدموا للشعب حكم الغوغاء والمسمى بـ"الثورة الملونة". إشارة إلى أحداث أوكرانيا في 2003، وجورجيا في 2004، وقرغيزستان في 2005 . والتي فشلت في تحقيق التقدم السريع نحو الرخاء، على أنها الديمقراطية. لقد نالت الديمقراطية الحقيقية قدرًا كبيرًا من التشويه في روسيا البيضاء، خاصة عندما تم حظر التعامل مع الزعماء المؤيدين للديمقراطية في جميع وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة، والتي تمثل القناة الأساسية للمعلومات، كما أن مؤسسات المجتمع المدني لا تستطيع أن تجابه هذه الآلة الحكومية الضخمة التي تروج للمعلومات المضللة. ونتيجة لذلك افتقد المواطن العادي هناك للأدوات التي تمكنه من فهم الطبيعة الحقيقية للديمقراطية، ومدى الارتباط بين النمو الاقتصادي والحوكمة الديمقراطية.

أما العوامل الأخرى التي تثبط من همة ورغبة الشعب في روسيا البيضاء للمشاركة بأعداد كبيرة في حركات مجتمعية ديمقراطية، فناجمة عن مخلفات الميراث السوفييتي الضارة. لقد تغاضى المواطنون في روسيا البيضاء . لسنوات طويلة . عن حقهم في الحرية في مقابل الاستقرار والرفاهية المادية بعد عشرات السنوات من الفقر والحروب المدمرة والفترات المتعاقبة من القمع السياسي، واليوم تستمر البيروقراطية الحكومية المترسخة . المشابهة لسلفها السوفييتي . في التأكيد على أن أية مشاركة في الحياة المدنية . التي يمكن أن تمثل تهديداً للنظام الحالي . ستضرب بيد من حديد. وحتى لو اعتبرت الديمقراطية مسألة إيجابية بشكل عام، فإن أية محاولة فعلية لممارسة الحقوق الديمقراطية لمواطني روسيا البيضاء تقابل عادة بالمضايقات والسجن وفقدان الوظيفة وفقدان العمل أو بأي شكل آخر من العقوبة.

وأخيراً، فإن الدرجة العالية من التوجس والريبة لدى الناشطين المؤيدين للديمقراطية، أعاقت . إلى حد بعيد . تواجد الإصلاحات الديمقراطية في روسيا البيضاء وانتشارها، هذه الريبة التي تتبع من مجموعة مختلفة من الأسباب، منها: الدعاية الحكومية المضادة للمعارضة، وضعف المؤسسات، وتقييد مصادر تمويل الإصلاحيين، والخوف من الارتداد، ونقص المنتديات لحوار مفتوح وعمام يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق الوعي بمزايا الحريات الاقتصادية والسياسية.

منهاج العمل الوطني: أداة جديدة لبناء مؤسسات سوق ديمقراطية

تشير استطلاعات الرأي . المحلية والدولية . التي تجرى في روسيا البيضاء كل عام إلي مجتمع الأعمال باعتباره الداعم الأقوى للإصلاحات الديمقراطية واسعة النطاق، فقد انتهى استطلاع حديث لجالوب¹ إلى أن ثلاثة من أربعة (73%) بروسيا البيضاء ممن يمتلكون أعمالاً بالفعل أو فكروا في الشروع في الأعمال يؤمنون بأهمية الديمقراطية لنمو بلدهم. هذه الإحصائيات تؤيد خبرة مركز المشروعات الدولية الخاصة عبر العالم خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية . من نادى أعمال ماكاتي في الفلبين إلى مجموعة الـ17 في صربيا . بأن استراتيجية بناء تحالف واسع مع مجتمع الأعمال قائم على الاتفاق الجماعي من أجل التغيير يمكن أن يؤدي إلى تقدم الإصلاح، وقد بدأت جهود مجتمع الأعمال لحشد التأييد تؤتي ثمارها أيضاً في روسيا البيضاء.

إن إصلاحاً اقتصادياً يدفعه القطاع الخاص، يركز إلى أجددة أعمال وطنية صلبة، أثبت فاعليته ليس في روسيا البيضاء فحسب، وإنما أيضاً في مصر والجبيل الأسود وروسيا وفي أماكن أخرى، حيث تقوم أجددة الأعمال الوطنية بدفع مجتمع الأعمال لاستخدام مهاراته ومعرفته المحلية للتأثير في السياسة العامة. وفي روسيا البيضاء انضم اتحاد أعمال مشترك بين مختلف القطاعات إلى اثنين من أبرز مراكز الدراسات الإستراتيجية في دفع عجلة الإصلاح. ففي 2006 انضم اتحاد مينسك لريادي الأعمال وأرباب العمل إلى المركز التحليلي "إستراتيجي"، ومعهد الخصخصة ومركز إدارة البحوث لدراسة أكثر من 2000 مشروع ريادي صغير ومتوسط الحجم، ورواد أعمال مستقلين لصياغة أجددة وطنية للإصلاح الاقتصادي، وقد أصبحت مسودة إستراتيجية الأعمال الوطنية لتنمية روسيا البيضاء تعرف الآن ببرنامج الأعمال الوطني.

إن نجاح حشد التأييد يعتمد بشكل أساسي وعملي على التحالفات القائمة على الاتفاق الجماعي، والتي تتشكل حول مجموعة من الأولويات المادية ذات التوجه الإصلاحية، فالقوة الدافعة وراء نجاح أجددة الأعمال الوطنية هي بناء توافق الآراء. وتأسيساً على ست أولويات حُددت عن طريق دراسة لمجتمع الأعمال، تشكلت ست مجموعات عمل من خلال اتحاد مينسك لأصحاب المشروعات والأعمال لإصدار توصيات دقيقة وقوية للإصلاح السياسي، وقد ضمت كل مجموعة عمل سبعة ممثلين عن القطاع الخاص، وبيوت الخبرة المؤيدة للسوق، وخبراء مشهوداً لهم قاموا بإشراك مجتمع الأعمال الأوسع، وكذلك المجتمع المدني في حوارات سياسية، وكان أعضاء مجموعات العمل ينتقلون . على الأقل ثلاث مرات شهرياً . إلى مختلف مناطق الدولة لإشراك مجتمع الأعمال في كل أركان روسيا البيضاء، وذلك لجمع الآراء والمقترحات على مسودة منهاج العمل الوطني، وتأمين تمثيل وطني واسع النطاق في عملية صياغة المسودة.

وقد توحد مجتمع الأعمال خلف هذه الأولويات الست للإصلاح السياسي، والمعلنة بصوت واحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتكامل النجاح لحشد التأييد على مدى ثلاث سنوات متعاقبة، محققاً إصلاحات تشريعية مؤثرة في تلك الفترة العصبية، مثل حماية حقوق الملكية، ورفع درجة الشفافية في صنع القرار، وتكافؤ الفرص أمام التنافسية، وتحسين النظام الضريبي، وإتاحة المعلومات، والمشاركة في عملية صنع السياسات، وكلها

عناصر ترتبط باقتصاد سوق فعال، وهي أساسية للحكومة الديمقراطية.

وقبل الانتهاء من النص السنوي لمنهاج العمل الوطني يقوم كل من اتحاد مينسك لريادي الأعمال وأرباب العمل، ومركز بحوث التخصص وإدارة الأعمال والمركز التحليلي "إستراتيجي" بتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة متعددة في أنحاء الدولة لجمع المعلومات من القطاعين العام والخاص، والمؤسسات غير الحكومية. وبحلول 2007 اشترك 12000 من رجال الأعمال في صياغة مسودة منهاج العمل الوطني. وفي 2008 وصل الرقم إلى 18000، وفي 2009 اشترك في الصياغة 30000 من رجال الأعمال.

وأجري أكثر من 19 تعديلا على أحدث نصوص منهاج العمل الوطني، كنتاج للإسهامات المعلوماتية الهائلة لمجتمع الأعمال، وارتفاع مستوى الحوار علي صعيد الدولة. وبمجرد اكتمال برنامج 2009، أعلن المنهاج في اجتماع لجمعية وطنية عالية المستوى، ضمت أكثر من 250 من قيادات القطاعين العام والخاص. وتم تبني منهاج العمل الوطني في المؤتمر الوطني بإجماع الآراء، عدا امتناع صوت واحد. وأصدر رئيس لجنة روسيا البيضاء الوطنية للإحصاء بيانًا عامًا يدعم إدماج منهاج العمل الوطني في برنامج التنمية الاقتصادي للحكومة.

وتبنت الحكومة حوالي نصف (51 من 112) مقترحات 2008. بشكل كلي أو جزئي. تلك التي أوصي بها مجتمع الأعمال في منهاج العمل الوطني. وقد كان من آثار هذه التغييرات مجموعة من الإصلاحات، منها: تقليص ملكية الحكومة في الأعمال المحلية بشكل كبير (إلغاء آلية ما يسمى "النصيب الذهبي")، والحد بدرجة كبيرة من القوانين المعوقة للأعمال (التي لو طبقت لتسببت في إغلاق 220000 من المشروعات)، وزيادة قدرها 35% في تسجيل الأعمال الجديدة منذ فبراير 2009، وإقرار معدل ضريبي للدخل ثابت قدره 12%، وخفض ضريبة المبيعات من 15 إلى 5%. ونتج عن هذه الإصلاحات تحسن كبير وواضح في الجو العام للأعمال، وزيادة قوة مجتمع الأعمال في روسيا البيضاء.

لغة الأرقام

صاحبت الإصلاحات التشريعية في روسيا البيضاء تغييرات جوهرية ملحوظة، فقد ساعد منهاج العمل الوطني على وضع حجر الأساس في بناء آلية شاملة وشفافة ومؤثرة لصنع السياسات كنموذج للحكومة الرشيدة. وكننتيجة مباشرة للالتفاف حول منهاج العمل الوطني تأسس الاتحاد الوطني لريادية الأعمال في روسيا البيضاء. وقد تحول هذا الاتحاد. الذي أنشئ في 2007 بواسطة 12 من جمعيات الأعمال. خلال سنتين فقط إلى ائتلاف رسمي مسجل يضم أكثر من 30 جمعية للأعمال غير الحكومية، ومنظمات دعم الأعمال. وتظهر الزيادة المستمرة في العضوية أن التحالف يضيف إلى قيمة مجتمع الأعمال، فقيادات هذا التحالف تمثل 90000 من رجال ورواد الأعمال المستقلين، يمثلون بدورهم أكثر من 250000 وظيفة وأكثر من 45% من الناتج المحلي الذي يحققه القطاع الخاص في روسيا البيضاء.

وبمرور الوقت أصبح هذا التحالف من القوة والحجم التي لا يمكن معها تجاهله، فالنجاحات المدفوعة بالرغبة في التأثير، قامت بدور فاعل في بناء الثقة، وساهمت في إبراز الصورة الإيجابية لريادة الأعمال كمحفز للرخاء والإصلاح، ونقلت المجتمع الأوسع نقلة نوعية ليشارك بفاعلية في عملية صنع السياسات.

إن الأزمة الاقتصادية الراهنة تمثل فرصًا إضافية لمجتمع الأعمال الساعي إلى الإصلاح للقيام بخطوات واسعة نحو التغيير، ففي مواجهة هذه الأزمة أصبح لدى عامة الشعب والحكومة اهتمام أكبر بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية، من أجل حل المشكلات الحالية والمتمثلة في تدهور قيمة العملة، والتضخم الشديد، وازدياد الديون، وارتفاع معدل البطالة، وتخفيض المعاشات، والخفض الهائل للمرتبات. ورغم إنكار مؤسسة الرئاسة في روسيا البيضاء لتأثيرات الأزمة الاقتصادية في البلاد، فقد طلبت ضمناً من المعارضة المساعدة في وضع حلول عملية لتلك المشكلات

الخطيرة، بما يبرز القيمة الواضحة لعمليات الإصلاح السياسي القائمة على منهاج العمل الوطني.

لقد تراجعت بشكل كبير قدرة الحكومة على توفير الرخاء الاقتصادي منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية، مما ساعد على تدني ثقة الشعب في قدرة الحكومة على مواجهة الانكماش الاقتصادي. وقد أجرى أحد أهم مكاتب الاستطلاع المحلية . المعهد المستقل للبحوث الاجتماعية والاقتصادية . استطلاعاً للرأي في مارس 2009، أسفرت نتائجه عن أن 49.6% من أفراد الشعب يلقون باللائمة على المؤسسة الرئاسية وحدها في تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدولة²، مقابل الثلث فقط . في استطلاع مماثل أجري في العام السابق . وصف الأداء الحكومي للأوضاع المالية في الدولة بالسلب.

بناء جسور للإصلاح

إن الشراكة الإستراتيجية بين بيوت الخبرة المؤيدة للسوق، وجمعيات الأعمال الملتزمة بالإصلاح، ضرورة لنجاح جهود حشد التأييد السياسي، حيث تزود بيوت الخبرة التي تعمل مع مجتمع الأعمال رواد الأعمال بأدوات فكرية تنفيذية للمساعدة في تأسيس اتفاق جماعي عبر مختلف قطاعات الأعمال، مستعينين في ذلك بمختلف أصحاب المصلحة لتوحيد الأصوات المؤيدة للإصلاح. وقد قام كل من المركز التحليلي "استراتيجي"، ومعهد بحوث التخصص والإدارة، وائتلاف ريادي الأعمال، بالتعاون الوثيق لوضع منهاج عمل وطني بناء وعملي يتسم بالنظرة المستقبلية. وتتضمن الأدوات التي توفرها بيوت الخبرة دراسة المؤشرات الدولية، وتحليل الحالات المتعلقة بها، وأفضل الممارسات، إلى جانب إظهار دور الحرية الاقتصادية وحشد التأييد القائم على التحالف في زيادة الرخاء، من خلال إرساء تكافؤ الفرص أمام الأعمال، وسيادة القانون، وحماية الملكية الخاصة. كذلك تلعب بيوت الخبرة دوراً أساسياً في توفير التحليل اللازم لمجتمع الأعمال والمستهلكين، فيما يخص العوائق الإدارية التي تؤدي إلى رفع كلفة ممارسة الأعمال، وارتفاع الأسعار، وعدم كفاءة الإنتاج، وكذلك أشكال المعوقات الأخرى الناجمة عن التسلط الحكومي الجائر على أنشطة الأعمال والقطاع غير الرسمي النامي.

وكذا توفر بيوت الخبرة الدعم الهائل لمجتمع الأعمال لوضع أجندات للمنتديات المعلوماتية عن مزايا الحرية الاقتصادية، وخضوع المؤسسات للمساءلة، والشفافية في صنع السياسات، والحوكمة الرشيدة النابعة من انضمام أصحاب المصلحة. وتضم هذه المنتديات . التي تلقى إقبالا شديداً للانضمام إليها . رواد الأعمال، والطلبة، والأساتذة، والصحفيين، وزعماء الأحزاب، إلى جانب ممثلي المجتمع المدني، وتظهر ردود الأفعال من المشاركين أن المعلومات التي يعرضها مجتمع الأعمال عن مزايا ريادة الأعمال وحرية الاقتصاد لا تقدر بثمن بالنسبة للجمهور الأوسع، ومن خلال الأثر المضاعف لهذا المجهود، تكونت شبكة تزيد على 2000 فرد عبر روسيا البيضاء لديهم القدرة على فهم القضايا الاقتصادية الأساسية ومناقشتها، والقيم الديمقراطية الرئيسية داخل مجتمعاتهم.

واقتراداً بنموذج منهاج العمل الوطني في عملية الإصلاح القائمة على حشد التأييد، أطلق الطلبة والشباب . بمن فيهم رواد الأعمال الحاليين والمحتملون . مبادرة "مفهوم سياسة الشباب" لتشجيع القيادة وممارسة الأنشطة في أوساط الشباب، وهو المفهوم الذي وضع أسسه المركز التحليلي "إستراتيجي" ومجموعة من 30 طالبا مشاركاً في منهاج العمل الوطني. وعلاوة على ذلك فقد تطوع المئات من الطلبة بالانضمام إلى هذه المبادرة، للاشتراك في حملة معلومات أطلقوا عليها اسم "من الباب للباب، من القلب للقلب"، وزعوا خلالها مطبوعات عن حرية الاقتصاد ومنهاج العمل الوطني على جيرانهم في جميع مناطق روسيا البيضاء.

لقد بدأت مبادرة مفهوم سياسة الشباب في الظهور على شكل أجنحة توافقت ذات سبع نقاط لأولويات الشباب من أجل الإصلاح، تتضمن التعليم،

والعمل، والإسكان، والعقارات والأملاك، والخدمة العسكرية، ويهدف هذا الجهد إلى الحصول على مداخلات الطلبة والأساتذة من 40 جامعة في جميع أنحاء البلاد، وتجميعها في توصيات حول الإصلاح لتقديمها إلى الحكومة، لتبني برنامجاً تقدمياً للتغيير القائم على الحرية.

تعزيز القيم الديمقراطية القائمة على السوق

الانتخابات الحرة، واحترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، هي الركائز الأساسية للديمقراطية النابضة بالحياة، إلا أن الديمقراطية الحقيقية لن تتأصل، ولن تترسخ المؤسسات الديمقراطية الحقة، حتى يشترك الشعب فعلياً في صنع القرار. عندما تسمح عملية صنع القرار لأصحاب المصلحة بالتفاعل وإبداء الرأي تكون النتيجة: حكومة أكثر كفاءة وشفافية وقابلة للمساءلة. وهذا التفاعل يركز على الحوار المفتوح، والشراكات المدنية، والثقة والاحترام المتبادل بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع، ولتحقيق هذه الغاية فلا مناص من التوافق حول قضايا الإصلاح الرئيسية لدفع النمو والتطور الاقتصادي من أجل تأسيس حوكمة رشيدة ومسئولة وشرعية.

إن منهاج العمل الوطني أداة قوية لحشد التأييد، ليس فقط لتحسين مناخ الأعمال، وإنما أيضاً لتقدم القيم الديمقراطية بإشراك أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسات، وقد استخدم مجتمع الأعمال في روسيا البيضاء منهاج العمل الوطني كوسيلة لتوحيد القطاع الخاص بأوسع صوره في صوت واحد للإصلاح، ووضع أجندة واقعية قائمة على الاتفاق الجماعي، لبناء جسور مع المجتمع المدني والقطاع العام.

إن عمليات بناء التحالفات القاعدية، وتعزيز الجمعيات والاتحادات، إنما هي إحدى آليات أسلوب التقدم من القاعدة صعوداً نحو الإصلاح الديمقراطي. فقد أظهرت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في سبتمبر 2008، أن الأشخاص الذين شاركوا في عمليات وأنشطة منهاج العمل الوطني مارسوا نشاطاً أيضاً في الحملات السياسية للمرشحين الديمقراطيين، كما تحمست المعارضة كلها . والكثير من المرشحين . لدمج قضايا منهاج العمل الوطني في برامجهم الانتخابية. إضافة إلى ذلك فقد تضمن برنامج مواجهة الأزمات الذي قدمته قوى الديمقراطية المتحدة . التي تتكون من ثمانية من أهم أحزاب المعارضة . منهاج العمل الوطني كواحد من الركائز الأربعة الأساسية للإصلاح، مما يبرهن على أن التركيز على القضايا العملية التي تخاطب اهتمامات الشعب مباشرة هي من الأهمية بمكان عند حشد التأييد للإصلاح.

إن مستوى بناء التوافق الجماعي غير المسبوق الذي تحقق من خلال منهاج العمل الوطني، خلق حواراً عاماً/خاصاً بناءً بين مجتمع الأعمال المستقل والإدارات الحكومية الرئيسية. فقد ساهمت الإصلاحات القائمة على منهاج العمل الوطني مساهمة فعالة في خفض كلفة ممارسة الأعمال بالنسبة للأعمال الصغيرة والمتوسطة، عن طريق دعم تكافؤ الفرص، وتحسين حوافز الشفافية والمساءلة. وبيّنت هذا الجهد أن حشد التأييد يمكن أن يتحكم في النتائج، ليس من حيث تغيير السياسات فحسب، ولكن أيضاً من حيث إحداث مشاركة ديمقراطية في صنع السياسات.

منهاج العمل الوطني:

التأثير على الإصلاح في روسيا البيضاء

- تبنت الحكومة حوالي نصف توصيات مجتمع الأعمال في منهاج العمل الوطني، تتضمن توصيات بتغييرات ضريبية، وعمليات التفتيش، والشفافية، وتحرير الأسعار.
- تم إيقاف قرار معرقل للأعمال قبل إقراره وكان يمكن أن يجبر أكثر من 80% من صغار ومتوسطي المستوردين على الانسحاب من سوق الأعمال.
- قام قادة الأعمال في جميع أنحاء روسيا البيضاء . حتى في أقصى المناطق . بتوحيد دعمهم لمنهاج العمل الوطني كنتيجة لحملة

استشراف المستقبل

في عالم اليوم، يعد البحث عن أطر وأساليب جديدة لدفع عجلة الإصلاح الاقتصادي، وتعظيم مشاركة الشعب في عملية صنع السياسات، مسألة جوهرية، فإذا كان مقدراً لمبادرات تعزيز حرية الاقتصاد وقيم الديمقراطية أن تحقق نجاحاً، فإن دعم الإصلاح يجب أن ينبع من تحالفات مجتمعية ذات قاعدة عريضة لمجتمع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والأكاديميين، والأطراف الأخرى ذات الصلة. ويجب على كل هذه الأطراف أن تركز على القضايا العملية التي تخاطب احتياجات واهتمامات وأولويات المجتمع، وفي هذا السياق يمكن لمستوى الحوار حول مزايا الحوكمة الديمقراطية القائمة على السوق أن يتنامى بصورة ملحوظة.

الحوكمة الرشيدة نظام ذو طابع عملي، فسير العمليات الديمقراطية التي أسست من خلال جهود منهاج العمل الوطني في روسيا البيضاء تخاطب الأولويات الحالية، وكذلك أهداف الإصلاح طويلة الأجل بشكل مباشر. لقد أوقف منهاج العمل الوطني تشريعات كانت يمكن أن تطيح برواد الأعمال الصغار، وبدلاً من ذلك أصبح لهم صوت وتأثير إيجابي في الإصلاح. فالنجاحات التشريعية المهمة لم تساهم فقط في تحسين بيئة الأعمال. وهي مسألة حيوية بالنسبة لبقاء ونمو ريادة الأعمال. بل أيضاً ساهمت في غرس الثقة في المشاركة القاعدية داخل المجتمع المدني. ولأول مرة في روسيا البيضاء. وعبر منهاج العمل الوطني. شاركت قيادات الأعمال من جميع مناطق الدولة في حوارات سياسية ساخنة حول قضايا سياسية جوهرية، تبلورت مع الوقت في أجندة قائمة على الاتفاق الجماعي. وقد عمل الإصلاحيون من القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع المشرعين، ومسؤولي الحكومة، وأعضاء الأحزاب السياسية، وأطياف متعددة من المنظمات غير الحكومية، والطلبة، والأساتذة، والصحفيين لدفع النماذج ذات التوجه الإصلاحية.

وفي المجتمعات المغلقة مثل روسيا البيضاء، تُعد خطوات دفع الإصلاح الديمقراطي بمثابة القاعدة الأساسية للتغيير من خلال تمكين قادة المجتمع المدني، والمجتمعات المهمشة والمستبعدة على نحو تقليدي، من عملية صنع السياسات. وفي المجتمعات التي عادة ما يتم فيها تثبيط النشاط المجتمعي والريادية، وحيث يضعف الاشتغال بالحياة المجتمعية، أثبتت الأجنداث التي تركز على بناء نقاط توافق عملي قائم على قضايا بعينها فاعليتها في تحفيز دعم الإصلاح. إن حشد تأييد القاعدة للسياسة العامة يؤسس قنوات الاتصال الضرورية للحوار الفعال بين القطاعين العام والخاص، ويبني ويعزز المطالبة بالشفافية والمساءلة، ويساعد في اعتماد أسلوب الإصلاح من القاعدة صعوداً. وقد برهن القطاع الخاص في روسيا البيضاء. بشكل نموذجي. على أن صوت مجتمع الأعمال البناء والإيجابي والموحد يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية لتنشيط العمل في المجتمع المدني، وهذه الجهود هي التي تضع حجر الزاوية للإصلاح.

1 بالانجليزية، سينثيا ونيلي ايسيبوفا "الديمقراطية التي تهم غالبية البيلاروس" جالوب، 4 أبريل 2008 www.gallup.com/poll/106126/Democracy-Important-Majority-Belarusians.aspx

2 المعهد المستقل للدراسات المجتمعية الاقتصادية والسياسية، www.iiseps.org/smi1997.html

ياروسلاف روماننتشوك هو المدير التنفيذي لمركز الدراسات المستقل المركز التحليلي "إستراتيجي" في مينسك بيلاروس. وهو مؤلف العديد من الإصدارات عن المرحلة الانتقالية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والحائز على جائزة مؤسسة أطلس للبحوث الاقتصادية سير أنتوني فيشر في 2006 و 2009، وجائزة تمبلتون فريدم في 2007 و 2008، وجائزة الجمعية الدولية لحرية الفرد مارشال بروس ايفوي لتعزيز الحرية في العالم.

إيلينا سوهير هي مديرة برنامج أوروبا الشرقية وأورآسيا في مركز المشروعات الدولية الخاصة، وتدير مجموعة متنوعة من البرامج من محاربة الفساد، وتحسين بيئة الأعمال، وتقديم حرية الاقتصاد من خلال مشاركة القاعدة، والتعليم وحشد التأييد. وهي حاصلة علي درجة البكالوريوس من جامعة جورج واشنطن، كلية اليوت للشئون الدولية، ودرجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة نيويورك، كلية الآداب والعلوم .

الآراء الواردة بهذا المقال تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركز المشروعات الدولية الخاصة.

يصرح مركز المشروعات الدولية الخاصة بإعادة الطبع، والترجمة، و/أو النشر للمقالات الموجودة على موقع "قضايا الإصلاح الاقتصادي" على شبكة الإنترنت بشرط: (1) الإشارة بشكل مناسب للمؤلف الأصلي وللمركز، (2) إخطار المركز بمكان وكيفية استخدام هذه المادة، وتقديم نسخة إلى مكتبه بواشنطن عن طريق البريد، أو البريد الإلكتروني، أو الفاكس.

"قضايا الإصلاح الاقتصادي" (*Economies Reform Feature Service*) هو موقع لنشر وتوزيع مقالات إلكترونية على شبكة الإنترنت. يقدم مقالات متخصصة وضعت خصيصًا لخدمة مجموعات صانعي السياسات وقادة الأعمال والإصلاحيين المدنيين والباحثين وغيرهم من المهتمين بالأمور ذات الصلة بالإصلاح الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الديمقراطية. وتوضع المقالات على شبكة الإنترنت مرتين شهريًا. للاشتراك في هذه الخدمة مجانًا نرجو أن تنضموا إلى شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة، وذلك بتسجيل عنوان بريدكم الإلكتروني على موقع المركز: www.cipe.org.

ويرحب المركز بالمقالات التي يقدمها القراء، على أن يكون حجم المقال ما بين 3 إلى 7 صفحات (1000 إلى 3000 كلمة)، مع مراعاة أن كل المقالات ذات الصلة بمهمة المركز . وهي بناء مؤسسات ديمقراطية قابلة للمساءلة عن طريق الإصلاح الموجه للسوق . سوف يتم النظر فيها ونشرها طبقًا لمدى موضوعية وجدارة مادتها.

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" على تعزيز الديمقراطية حول العالم، من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز تابع لغرفة تجارة الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يهدف لتحقيق الربح. وهو أحد أربعة معاهد أساسية تابعة "للصندوق الوطني للديمقراطية" "NED". وقد دعم المركز 1000 مبادرة محليه في أكثر من 100 دولة نامية، تعامل فيها . على مدى 25 عامًا . مع قادة الأعمال، وصناع القرار، والصحفيين، لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز، مكافحة الفساد، والمشاركة في السياسات، وجمعيات الأعمال، وحوكمة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، وإتاحة الوصول للمعلومات، والقطاع غير الرسمي، وحقوق الملكية، وحقوق المرأة والشباب. وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة.